سوانح

د. دنيا فيّاض طعّان

الحبر أبقى من أقوى ذاكرة

إهداء

إلى مسقط الرأس، مهوى الفؤاد، ومثوى الجسد

وطني لبنان

الناثر على الدنيا أبناءه نجوما زاهرة

إبداعًا وتميّزًا وكفاحاً.

المقدّمة

بقلم: سلمان زين الدين

سوانح، في اللغة، جمع سانح، اسم الفاعل المشتق من الجذر "سَنَح". ذي المعاني المتعددة، فيقال: سنح الشيء أي عرض وظهر وسهل. سنح لي رأي أي خطر. سنحت الفرصة أي تهيأت وسمحت. سنح الخاطر بالنزهة أي جاد وسمح. سنح العيش أي تيسّر، وهكذا تتفرّع من الجذر معاني: العروض والظّهور والسّهولة والخطور والتهيّؤ والسّماح والجود والتّيسير. وتكون السّوانح، بالمعنى اللغوي للكلمة، هي الأفكار التي تعرض لصاحبها، والخواطر التي تخطر على باله.

أما سوانح الدكتورة دنيا فيّاض طعّان فلا تبتعد كثيرًا عن هذه المعاني اللغوية المتنوعة، وهي تتوزّع على أربعة أبواب يفتح الأول على ما نشرته في الصحف، والثاني على ما ألقته على

المنابر، والثالث على ما أجابت به عن أسئلة الصحافة، والرابع على صورتها في مرايا الآخرين، وهي صورة جميلة بطبيعة الحال. وبذلك يتصادي المعنى الاستعمالي للمصطلح مع المعنى اللغوي، باشتمال السوانح على ما عرض للكاتبة أو خطر على بالها أو جادت به قريحتها أو سمح به وقتها، وقامت بوضعه في كتاب يحمل هذا الاسم، ويبقى، على الزمن، حبراً عصيًا على النسيان، مع الإشارة إلى أن هذه السوانح هي غيض من فيض أتت عليه صروف الزمان. على أنّه قبل الخوض في سوانحها المختلفة، لا بدّ من الإشارة إلى أن الدكتورة دنيا أديبة، وشاعرة، وباحثة في شؤون الاغتراب وقضايا المرأة. تتحدّر من بيت أدبي عريق، فقد نشأت في كنَف أب مسكون بملكوت الشعر وسحر البيان، وأمٍّ ولوعة بالثقافة ومطالعة كتب الدّين والتراث ومالت بالفطرة إلى التأمل وجرّدت منه خواطر وقصائد وانطباعات، وعكفت بالتجربة على البحث العلمي وغنمت من عكوفها ما يمتع ويفيد، ولم تعد أبدا من الغنيمة بالإياب.

في باب المنشور في الصحف، ثمّة مروحة واسعة من النصوص المتنوّعة، في الشكل والمضمون، أوردتها الكاتبة وفق المعيار التاريخي بمعزل عن موضوع النص، ما يوفّر تنوع القراءة ضمن الباب الواحد. يبلغ عدد النصوص المنشورة في هذا الباب سبعة وعشرين نصًّا، نشرتها خلال الفترة الواقعة بين حزيران 1984 ونيسان 2017. وهي تتوزع في الشكل، على أنواع: تقديم كتاب، تمهيد مجلّة، عرض كتاب، تقرير إدارة، وقفة احتجاج، كلمة رثاء، مقال بحثي، فصل من كتاب، محضر اجتماع، ردّ على مقال، رأي نقديّ، رسالة إخوانية، إعلان عن منحة، وغيرها. وتتوزع في المضمون، على محاور: الاغتراب، الهجرة، الاستعمار، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الإعلام، المرأة، وغيرها. وبذلك تتوافر للنصوص المُدرجة في هذا الباب فضيلة التنوّع ونعمة الاختلاف في الشكل والمضمون. وهي تعكس تعدّد انشغالات الكاتبة، وتنوّع محاور اهتمامها وحيويّتها الاجتماعيّة والاغترابيّة.

في باب المُلقى على المنابر، نقع على إحدى وثلاثين منبرية، تشكّل الحيّز الأكبر من الكتاب. ألقتها الكاتبة بين 1995/5/26 و 2023/3/22، في مناسبات مختلفة، تتوزّع على: احتفال

مدرسي، ندوة ثقافية، مهرجان أدبي، افتتاح مركز ثقافي، توقيع كتاب، أمسية شعرية، حفل تسلّم وتسليم، إطلاق حملة صحيّة، حفل تكريم، حفل إفطار، تقديم درع، تسليم جائزة رثاء قريب، إطلاق منحة دراسية، إطلاق عمل فني، إحياء مناسبة لغوية، وغيرها. وغنيّ عن التعبير تنوّع هذه المناسبات، وتراوحها بين الثقافية والاجتماعية والإنمائية والسياسية والدينية، ما يعكس حيوية الكاتبة وسعة حركتها. على أنها في منبرياتها تؤثر التوجّه إلى الهدف مباشرة، وتتجنّب المداورة والإطناب والتكرار والحشو وتستخدم لغة متينة رشيقة تزاوج فيها بين اللغة العلمية في مناسبات متخصّصة تقتضي تسمية الأشياء بأسمائها، واللغة الأدبية في مناسبات عامّة يُرخي عليها الشعر بظلال شفيفة. وهي بذلك، تعمل وفقا لمبدأ لكل مقام مقال، وهنا مربط حصان البلاغة. هذا في الشكل، أما في المضمون، فإن المُلقى على المنابر بدوره، لا ينأى عن المنشور في الصحف، بتوزعه على محاور: الهجرة، الاغتراب، الثقافة، الإنماء، المرأة، السياسة، الاجتماع، وغيرها من مدارات الاهتمام.

في باب المقابلات، نقع على خمس مقابلات أجرتها فيّاض بين عامي 1989 و 2011. إحداها غير مباشرة تستقي أجوبتها من كتاب "اللبنانيون في ساحل العاج بين الأمس واليوم" لصاحبته، والأخريات مباشرة تقف فيها الكاتبة والصحافية وجها لوجه. هذا في الشكل. أما في المضمون، فيتمحور نصف المقابلات حول هجرة اللبنانيين إلى ساحل العاج وأفريقيا، بينما يتمحور نصفها الثاني حول الشعر وأسئلته على أن الفارق بين النصفين يتمظهر في استخدام فيّاض اللغة العلمية المعززة بوقائع تاريخية وإحصائية في الأول، بينما تستخدم لغة أدبية في الثاني، انسجامًا مع مقتضى الحال.

في باب المكتوب فيها، نقع على أربعة عشر نصاً، نُشرت بين عامي 1985 و 2014. اثنان منها شعريان لبولس أسعد الشرتوني وعباس علي فتوني يتغنّيان فيهما بإرثها الشعري وفكرها وطيب محتدها. خمسة نصوص نثرية نقدية لهنري زغيب، ونور سلمان وأهيف سنّو، وصبحي الدبيسي، وحسن أحمد عبد الله، تتناول مجموعتيها الشعريتين "مجامر الحنين" و"مياسم النوى"،

تُجمل مكانة فيّاض الشعرية، وتُفصّل محاور شعرها. نص واحد لناديا الجردي نويهض تترجم فيه للباحثة. وخبر صحفي واحد عن صدور كتابها "اللبنانيون في ساحل العاج 1900 1986".

عود على بدء، سوانح كتاب متعدد الأبواب مختلف النصوص متنوّع الموضوعات. هو أقرب إلى سيرة ثقافية لصاحبته ببعديها العلمي والأدبي. والمفارِق فيه أن دنيا فيّاض عرفت كيف توازن بين العلم والأدب، وكيف تزاوج بين الممتع والمفيد ما يجعل من قراءته سانحة جميلة تستحقّ الاغتنام. وبهذا الكتاب استطاعت الدكتورة دنيا أن تدحض ما ذهب إليه عبد السلام هارون، ذات يوم، في تقديمه لكتاب "الاشتقاق" لابن دريد، من أن "رقّة الطبع، وسعة الخيال، والحياة في الأجواء الشاعرية العاطفية ليس للعلماء منها حظّ الشعراء الذين نصبوا أنفسهم لهذا الفن وعاشوا فيه وقضوا فيه". وأثبتت في سوانحها أن العالِم والأديب يمكن أن يجتمعا في إهاب واحد، وأنه يمكن أن يكون للعلماء حظ الشعراء في رقّة الطبع وسَعة الخيال. وهي الدليل القاطع على هذا الإمكان.

<u>في الصحف – مختارات</u>

معًا على الطريق

حزيران 1984

مقدمة العدد الأول من مجلة "أصداء" التي أصدرتها اللجنة الثقافية في الهيئة الإدارية للجامعة اللبنانية الثقافية في العالم – فرع ساحل العاج والتي رأستُها من 1982 إلى 1986.

في عصر الأقمار الصناعيّة ووسائل الإعلام المتطورّة، تُصدر اللجنة الثقافيّة مجلتها الفصليّة "أصداء الجامعة اللبنانيّة الثقافيّة في العالم، فرع ساحل العاج" بإمكانات ماديّة وتقنيّة متواضعة، ترفدها قناعة ثابتة بالدور الريادي للمغترب اللبنانيّ الذي يشكّل قيمة إنسانيّة تسمو فوق كل الاعتبارات المادّية والزمنيّة.....

ألم تشعّ أنوار النهضة الأدبيّة في مصر على عالمنا العربيّ بمشاركة أدبائنا المغتربين الأفذاذ، بعد عصور الإنحطاط؟

ألم يكن لأدينا المهجريّ شهرة عريضة تطبقُ الآفاق عبر إنتاج الرابطة القلمية والعصبة الأندلسيّة في الأميركيتين؟

قد لا تطلّ هذه المجلة على قرائها بحلّة قشيبة مزدانة بالبحوث التاريخيّة والأدبيّة في أولى مراحلها، لكنها عامرة ولا شك ببواكير الحصاد الذي يبشّر بغد واعد، يحتاج إلى تكاتف عموم أبناء الجالية. يستقطبون الكفاءات، يحيطون براعم الموهبة بالرعاية ويمدّونها بإكسير النجاح، يشجّعون الإجادة، ويعذرون الهنات.

فالمجلة منهم ولهم، تحلُّ عليهم بركات نجاحها، ويصيبهم رذاذ فشلها.

وإلى العدد المقبل.

المغتربون رسل جهاد وحضارة *

لأن للجنوب اللبنانيّ في كل المواسم أبهى التجليات، لأن له ألف لون ولون، لأن فيه للجمال عروشًا، للحزن مهرجانات، وللأفراح أياما مِلاحا، لأنه أرض التنوّع والتكافل، لأنه دومًا قلب المنطقة النابض والحربة المغروسة في خاصرة العدوّ. لأنه أرض البطولة ومهد المقاومة. لأنه كلّ ذلك وقبل ذلك، جبل عاملة، منبت العلماء والشعراء والثوار الشرفاء. حُقَّ أن يكون له مجلّة متخصصة تعنى بشؤون أبنائه وشجونهم، ترصد عطاءاتهم متعددة الأوجه، وتسلّط الضوء على الجوانب التاريخية والجهادية والاقتصادية لحياتهم.

ولأن الهجرة متأصلة في تاريخنا، متجذرة في عاداتنا، وهي سلاحنا الفعّال في وجه الحيف والحرمان، فقد أُعلنت ثورة بيضاء، حدَت ببنيها لاقتحام مجاهل الأقطار وديار الاغتراب. منهم

من نجحوا وكانوا رسل جهاد وحضارة، ومنهم من ناءوا بحمل الغربة الثقيل فولجوا ليل النسيان الطويل حاضنين مشاعر الحنين وحلم العودة المستحيلة إلى الديار....

لأجل ذلك كلّه يبدو لزامًا علينا، إيلاء هذه الشريحة المناضلة من المجتمع الجنوبيّ، الاهتمام الذي تستحقه.

تمهيد / مجلة الجنوب العدد الثالث ١٩٨٩

"اللبنانيون في ساحل العاج بين الأمس واليوم"

مجلة الانتشار العدد (3) 1989

"اللبنانيون في ساحل العاج بين الأمس واليوم" كتاب صدر مؤخرا عن دار الكتاب اللبناني للدكتورة دنيا فيّاض طعّان، يحتوي جملة وثائق ومعلومات عن الوجود اللبناني في أفريقيا عمومًا وساحل العاج خصوصًا، كما يتطرق إلى وضع الجالية اللبنانيّة ماضيًا وحاضرًا تحت مجهر البحث والدراسة الميدانية. الدكتورة طعّان اعتمدت في بحثها على وثائق من الأرشيف في ساحل العاج وعلى أرشيف السفارة اللبنانيّة عدا عن الدراسات والكتب والأبحاث التي تناولت الوجود اللبناني في أفريقيا. "الانتشار" اختارت بعض العناوين في الكتاب لأهميتها، فقامت المؤلفة بترجمتها بشكل ينقل النص من حالته الأكاديمية البحتة ليكون مادة إعلامية مقروءة بيسر دون أن يشكّل ذلك مساسًا بمضمونه العلميّ في هذه الحلقة: تاريخ الوجود اللبناني في ساحل العاج – عصور الكفاح.

يعتبر رينه شاربونّو أن تاريخ اللبنانيين في القارة الأفريقية ينقسم إلى ثلاثة عصور تتمثّل بمراحل ثلاث – والحقيقة أنه يمكننا أن نضيف حاليًا مرحلة رابعة هي "الدياسبورا اللبنانية" التي بدأ تكوّنها مع بدء الحرب في العام 1975 – والمراحل أو العصور هي: عصر الكفاح – عصر الانتصارات – عصر الصعوبات أو صعوبة التحولات.

"عصر الكفاح بدأ في أوائل القرن واستمر حتى عام 1945 وقد تميّز بالعمل الشاق والتوغل في أعماق القارة وأدغالها – أكثر مما فعله الأوروبيون – وبذلك أعطى اللبنانيون لهذه الأدغال قيمتها".

ويتابع شاربونّو: «أبناء المكافحين قطفوا ثمار جهود آبائهم في مرحلة لاحقة. فحققوا انتصارات كبيرة، خصوصًا وأنّ العالم كان بعد الحرب العالمية الثانية يفتقر إلى البنّ والكاكاو.

ويضيف بشأن المرحلة الثالثة، مرحلة الصعوبات أو صعوبة التحولات: "لكن هؤلاء الغرباء الشجعان والأقوياء وجدوا أنفسهم أمام قوى جديدة إيديولوجيًا وسياسيًا وتقنيًا. وفوجئوا بهذه القوى تتدخل في عالم مفصّل على قياسهم، فمع المرحلة الاستقلالية فى القارة، واجه معظمهم صعوبات كبيرة بدا أنها ستستمر طالما أن الجالية لا تجدد في أساليبها أو تحدث من طرقها".

انسجام اللبناني مع المتغيرات في القارة الأفريقية.

وإذا كان ر. شاربونّو قد قدّم وصفًا جيدًا لعصرَي الكفاح وانتصار المغتربين اللبنانيين في القارة الأفريقية. فإننا نسجّل عليه بأنّه لم يوفّق في تحليله لعصر الصعوبات، وتوصيف الواقع على مرّ السنين وتعاقب الأيام. صحيح أن هذه الهجرة عرفت بعض الصعوبات والمعاناة إبان فترة التحوّلات السياسية والاقتصادية في مرحلة الاستقلال. لكن الحقيقة أن اللبنانيين تكيّفوا تمامًا مع المعطيات السياسية الجديدة، كما أن وجودهم بدا ضروريًا وأساسيًا في دورة الاقتصاد المحليّ، لا سيّما وأن الجاليات لم تكن مرتبطة إطلاقًا بالمستعمرين بل تأقلمت مع التطورات التي حصلت في القارة الأفريقية. فنجح اللبنانيون بذلك في الاستمرار بفضل الحسّ الاقتصاديّ العمليّ، الذي يحرّكهم ويدفعهم لأن يكونوا دائمًا واعين لأوضاعهم. انطلاقًا من تضامنهم وقدرتهم على التكيّف، واستعدادهم للتفاوض.

ونلاحظ أن التماسك الذي يميّز علاقات المهاجرين فيما بينهم، والتضامن الذي عزّز أساسًا المدّ الاغترابي، لم يحمِ بعض المهاجرين الجدد من استغلال إخوانهم القدامى. إذ يُحكى عن حالات عدة تُرك فيها الوافد الجديد عرضة للمصاعب في بلد لا يعرف من لغته أو عاداته شيئًا، مما اضطرّه للقبول بأي عمل ضئيل المردود يقيه من العودة إلى الوطن صفر اليدين.

المغتربون والتجارة

لأن اللبنانيّ بارع في التجارة، يغتنم الظروف المؤاتية، فقد انطلق في العمل بالمقايضة عبر مبادلة منتجات مصنّعة يتمّ شراؤها من الشركات الأوروبية، مقابل المحاصيل الزراعية (كولا – دوّار الشمس – بن – كاكاو – أخشاب – زيت النخيل). هذه المحاصيل كان يعاد بيعها للشركات الأوروبية المهيمنة على حوالي 95 بالمئة من التجارة، وهكذا أصبح اللبنانيّ، القانع بالربح القليل والقابع وسط شبكة العلاقات التجارية، همزة الوصل الوحيدة بين الأوروبيين والأفارقة. ففي حانوته المتواضع كان المزارع الأفريقي يتمكن من المساومة والحصول على قرض أو سلفة.

وعلى مرّ السنين أخذ بعض التجار اللبنانيين المقيمين في العاصمة أو المدن الكبرى يعملون في مجال الاستيراد والتصدير فأقاموا صلات مباشرة مع الشركات الكبرى في أوروبا وأميركا واليابان. وهكذا صاروا يؤمنون تغذية تجار "نصف الجملة والمفرّق" بالبضائع، وأُنشئت لهم مكاتب تمثيل في العواصم العالمية وتحديدًا في باريس ومارسيليا ومانشستر.

أول تاجر في أفريقيا: نجيب عكر

تجدر الإشارة إلى أن مؤسس أول بيت لبنانيّ للتجارة في أفريقيا هو نجيب عكر المتحدّر من دير القمر. وقد أسّس حانوته في سان لويس في السنغال سنة 1897.

إنّ إمساك الشركات الأوروبية بـ 95 بالمئة من حركة الاستيراد والتصدير في ساحل العاج، لم يجعل من النشاطات الاقتصادية للبنانيين نشاطات ثانوية. فالحقيقة أن هذا المظهر كان خادعاً،

فكل السلع المستوردة كانت تمر بين أيديهم عند دخولها لتباع من الزبائن وكذلك المحاصيل الزراعية قبل تصديرها. وبذلك حقق التاجر اللبناني ازدهارًا كبيرًا لنشاطات هذه الشركات.

وحدها تجارة محاصيل الكولا كانت خارج سيطرة الشركات الأوروبية فقد تولّى اللبنانيون "حصرية" العمل فيها. فكانوا يشترون كل المحصول من مزارعي ساحل العاج وسييراليون لشحنه بعد ذلك إلى مواطنيهم في السنغال ونيجيريا وغينيا. هؤلاء بدورهم كانوا يتولون تصريفه في الأسواق المحلية والخارجية محققين أرباحًا كبيرة من دون أي تدخل للشركات الأجنبية.

وإلى تسويق السلع والمحاصيل كانت ترد من لبنان بضائع مثل زيت الزيتون والحبوب والسكاكر، وكان يتم ترويجها في مراكز تجمّع المهاجرين.

تسعون بالمئة من مغتربينا عملوا في التجارة ونجحوا فيها، مزوّدين بالبراعة التجارية والقدرة على تحمل الصعاب، وبمرونة كبيرة في علاقاتهم وبساطة نمط عيشهم. وهذا ما جعلهم منسجمين مع سكان البلاد ومتكيفين مع كل التغيّرات الاجتماعية والمناخية. لقد اعتمد اللبنانيون في تجارتهم مبدأ الربح القليل بغية البيع الكثير، كما قدموا الكثير من القروض – بدون أي فائدة – للمزارعين على أساس تسديدها في موسم جني المحصول، وبذلك تآلفوا بكثير من الصبر والتفهّم مع المفاهيم الاجتماعية الجديدة، ليصبحوا عنصرًا ضروريًا للمزارعين، الذين كانوا يلجأون إليهم للحصول على التسهيلات المالية لأشهر عدّة، بغية تأمين الغذاء والسلع الاستهلاكية الضرورية.

المغتربون والزراعة

يتحدر المغتربون اللبنانيون بغالبيتهم من عائلات كانت تتعاطى الزارعة، وكان بوار المواسم دافعًا أساسيًا من دوافع هجرتهم، لذلك لم تجذب اهتمامهم خصوبة التربة الأفريقية، الدائمة الخضرة نتيجة مواسم المطر المتعاقبة فيها على مدار السنة.

لم تستهوِ الزراعة هؤلاء المهاجرين، لأنها على عكس التجارة لا تعطي مردودًا سريعًا. إلا أن بعضهم أنشأ مزارع لتربية المواشي، وأول من أدخل تربية الخنازير إلى ساحل العاج كان لبنانيًا.

وقد عمل اللبنانيون على استغلال الثروة الحرجية في الغابات إلا أن هذا النشاط يمكن إدراجه في خانة النشاطات التجارية وليس الزراعية.

المغتربون والبناء

مع معرفة المهاجر اللبنانيّ بأن استقراره في ساحل العاج لا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها فهو لم يتورع عن استثمار بعض رأسماله في المجال العقاريّ الذي بدا مجزيًا. وقد استلهم في ذلك خطى رواد الهجرة اللبنانية في غينيا والسنغال. ويقول د. إيلي صفا في هذا المجال: إذا كان اللبنانيون قد انجذبوا نحو حقل البناء مثلما فعل آل برجي وآل حدرج وسائر الرواد الآخرين في هذا المجال فذلك لأن الإيجارات بدت مجزية".

ويتابع صفا: أن الكثير من الجادّات مثل جادّة "وليم بونتي" وجادّة "غامبيتا" في "داكار" ازدهرت بفضل جهود المغتربين اللبنانيين. وإذا كانوا يمتلكون عدداً كبيراً من المباني في كبريات المدن الأفريقية فإن ملكياتهم في الأرياف لا تقل عنها.

ففي سنة 1938 حدّد ديبورد ملكيات المهاجرين اللبنانيين في بعض بلدان القارة الأفريقية على الشكل التالي:

30 بالمئة من مباني "داكار" في السنغال.

90 بالمئة من بيوتات التجارة في "كوناكري" في غينيا وأكثر من 70 بالمئة من منازلها.

25 بالمئة من المنازل وأكثر من 75 بالمئة من المحال التجارية في سييراليون.

30 بالمئة من المنازل وأكثر من 70 بالمئة من المحال التجارية في اللاغوس في نيجيريا.

5 بالمئة من المنازل وأكثر من 60 بالمئة في بيوتات التجارة في "أبيدجان" و"غران بسّام". أما في مناطق ساحل العاج الداخلية فيمتلكون أكثر من 5 بالمئة من المنازل و 90 بالمئة من المحال التجارية.

غالبية مباني "باماكو"، والسودان الفرنسي.

أكثر من 70 بالمئة من مباني الداخل في غينيا البرتغالية، كما يمتلكون مبان فخمة في ساحل الذهب (غانا) وتحديدًا في أكرا وكوماسي.

ملّني الانتظار

مجلّة الحوادث 1990

هلّ الربيع فأطلّت بشائر عيدك يا أمّاه، وأنا حائرة ليس عندي ما أُهديك إياه. لقد استنفدت سنوات الغربة الجائرة كنوز تفاؤلي وآمال صباي. لم تعد قُبلتي كما كانت في عهد الطفولة، مثقلةً بالتوثُّب والأماني العِذاب. ولم تعد الورود في بلادي درة الهدايا. لقد أشاحت عنها فراشات الصباح، وهجرتها سنونوات الرحيل المباح، بعدما جُنت بها المنايا وحاصرتها النعوش. فأضحت رمزًا لسكان القبور.

أقبل عيدك يا أمي، وقد ملّني الانتظار، وسئمت الوعود العرقوبية بجمع الشمل على أرض الوعد والعهد واللقاء.

لقد كانت عودة "الغيّاب" وقبلات الإياب، تختصر عندك أغلى الهدايا وكل المسافات، فتمسح دمعك الذي انهمر، وتداوي جراح قلبك الذي بالحب اعتمر... لكنه مذ غدا "التنائي بديلاً عن تدانينا" هجر الوسن جفنيك، وغدت عيناك مجامر جائلة، تحرقني بلهيبها. وتطاردني بحثًا عن الأوهام وأمراس الأحلام... أنا اليوم أُقرُّ وأعترف بأنني لا أجيد تفنيد السراب. وخطيئتي أنّني لا أراهن ولا أتعاطى تفسير الأحلام... لذلك أتيتك يا أمي كاسفة البال، خالية الوفاض، لا أجد إلى تحقيق أمانينا من سبيل. فضميني إلى صدرك، واغمريني بدفء حضنك، وعلّميني أبجدية صبرك. لأكون عونًا لكل أمٍّ في موطني، عانت من العذاب أضعافًا وذاقت من الخسف أصنافًا. غاب

عنها فرح العيد أعوامًا، فخرجت من حرب التكاذب والزندقة، إمّا ثكلى وإمّا أرملة أو مهجّرة. لكنها بقيت نظيفة الكف، عالية الجبين، عامرة القلب بالإيمان الوطيد. فكانت وحدها ضمانة الخلاص والبقاء للوطن الذي تخاطفته المصالح على حواجز الطائفية البغيضة، وتوافقت على نعيه مختلف الأهواء والأنباء، وشُربت على وجوب إزالته من الوجود الأنخاب....

حين كان جنون الإنفجارات، المُتخم بالدماء والخراب والأشلاء، يتوالد من رحم الحرب الجهنمية التي تغذيها الارتهانات والخيانات والتحاصص والسمسرات، ظلت الأم في وطني بعيدة عن المهاترات، وإن كان المساء يأتيها بأشباح الخطف. وأخبار الموت بدلاً من حلو الرجاء... طوال سنيّ المحنة اللبنانية بقيت الأم، الحِرز الذي وقى معظم الأبناء، شرّ الوقوع في حبائل الفتنة المدمرة. فقد لبثت طوال الأيام والشهور، تضيء في ضمير الأجيال، جذوة المواطَنة الصالحة والرغبة في الصمود... لقد عُذِّبت هُجِّرت، لكنها بذلت دون حساب، فما يخلت يومًا بعطاء، لقد انحنت أمام الأحزان، لكنها انتصبت رمحًا مسلولاً بوجه الغدر والخيانة، ولم تؤمن قط بأنه:

يُقضى على المرء في أيام محنته

بأن يرى حسنًا ما ليس بالحسن

أمّاه... ما لنا وتداعي الذكريات القائمة، تعاليَ نفيء إلى ظلال الحاضر وهدوئه، بعدما سكنت المدافع، أزيلت المتاريس وفُتحت المعابر... فاليوم عيدك وهذه السنة سنتك، كرسَتها لك جمعية الأمم المتحدة ... فليكن تكريمك عربون وفاء، وعيدك فجرًا للسلام.

ما بك يا أمّاه... أنا ما رأيت قط اليأس يسكن ناظريك لتسبقني تساؤلاتي إليك.. أحقًا تقولين:

– لا العيد عيدي، ولا السنة سنتي، ما دام جنوب بلادي عرضة لسنابك المعتدي، وشريطه الحدوديّ ينزف فرقة وصديدًا. ما دام حق الأطفال بالتعليم تحفة تعرض في مزادات المدارس. والطبابة ترفًا لا يناله إلا الموسرون والراسخون في الوظائف. ما دامت العاهات وسيلة استجداء

وتكسّب. ما دامت الهوّة بين الفقر والغنى تتعمق وتتسع ... بُنيّتي أن تكن الحرب دالت فهمّي أن لا يقالُ غدًا بأنها إلى ثورة حيف وحرمان قد آلت.

قبل أن يتحول السلام الموعود إلى سلام مفقود

جريدة "النهار" 1996

إسألوا الأمم المتحدة، أو حتى الأمم المتفرقة، إسألوا القاصي والداني عن أي عدالة يبحثون، ولأي سلام يؤسّسون.

أعن سلام الظالم والمظلوم؟ سلام الضحية والساطور؟

إسألوهم، وقبل أن يُجيبوا، أخبروهم بأن السلام الذي يبنى بجماجم "نور" وأخواتها، ويُروى بدماء شهداء قانا وجوارها، ويتغذى من جثث الأطفال وأشلائهم، هو سلام الأشباح والقبور. هو السلام الموهوم، الذي يقتات بالحقد الموتور، وينام على الثأر الموعود.

بالله عليكم إسألوا قادة الشعوب "المتحضرة" كيف سمحوا بأن تشهد أرضنا الطاهرة، أرض عرس قانا المبارك، جحيمًا تنافس فيها المحرقةُ أعتى المجازر. محرقةٌ وقودها أجساد الأطفال والناس الطيبين الذين ما صدّقوا أن سماءهم الرحيمة مستباحة، إلى درجة أن غطاء أمم الأرض جمعاء، يبقى أعجز من أن يردّ عنهم كيد المعتدي. وأن يحميَهم من عناقيد غضبه وحمم حقده. أجل لم يتصور هؤلاء الناس البسطاء، أن حياتهم باتت مشاعًا للعتاة، وسلعةً في مزاد الاتفاقات والتفاهمات. وأنها مُباحة لشتى أنواع المقايضات. هؤلاء الأبرار قضَوا ظلمًا وعدوانًا، وما درَوا أنهم خطّوا بدمائهم الزكية أصدق الملاحم. وأنهم كشفوا لذوي الألباب، بعض المستور من بشاعة العهر السياسيّ، وعبثية اللعب بمصير الشعوب الصغيرة، المغلوبة على أمرها، المرتهنة قسرًا للترتيبات الإقليمية، والمصالح الدولية.

(كلمتي في وقفة إحتجاجية أمام مبنى الإسكوا – بيروت).

اللبنانيون في ساحل العاج بين الواقع والمرتجى

جريدة الديار 1997/08/04

إن الهجرة ظاهرة عالمية. وقد اضطرت غالبية الشعوب للنزوح من أوطانها في حقب معينة من تاريخها، بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والبراكين والجفاف، أو لأسباب شتى رافقت الإنسان منذ انتظامه في الحياة الجماعية، كالرق والاضطهاد السياسي أو البحث عن ظروف حياتية أفضل يسودها الاستقرار واليسر.

لقد برزت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة كمحرك للدينامية الاجتماعية الحديثة، وكعامل فاعل في مجال العلاقات الدولية. بحيث أصبح التواصل بين الشعوب من خلالها هو القاعدة السائدة في هذا العصر. علمًا بأن الهجرة تندرج ضمن مجموعة معقدة من العلاقات الإنسانية، فحصولها يفترض وجود حاجتين: أولاهما تتمثل بالنقص الحاصل في البلد المضيف في ميدان اليد العاملة أو الاختصاصيين وبنقطة ضعف ديموغرافية في هذا المجال أو ذاك. وتتمثل الثانية منهما في البلد المصدِّر للعنصر الإنسانيّ، بوجود عوامل هي بالنتيجة نقيض العوامل الآنفة الذكر. فينشأ عن هذا التداخل تكامل حيويّ بين البلدين يشوبه أحيانًا توتر في العلاقات مردّه إلى سوء التفاهم أو اختلاف الدوافع. ففي هذا الإطار يمكن اعتماد الهجرة، بما تطرحه من مشكلات، كمقياس اجتماعيّ مهم لا سيما على صعيد التعدّدية الإثنية والثقافية.

ظاهرة الهجرة اللبنانية

والملفت في الأمر، أن ظاهرة الهجرة لم تشكِّل الطابع المميّز لشعب ما مثلما طبعت الشعب اللبنانيّ الذي ما برح على مرِّ السنين، في ذهاب وإياب دائمَين، كما لو أن قدره يحتِّم عليه النزوح عن وطنه طوعًا أو قسرًا بموجبات هجرة لا تنقطع. لأنه في كل مرة كانت تنحسر فيها موجة الهجرة اللبنانية إلى أمصار جديدة، كانت تستجدّ أحداث، وتبرز أسباب موجبة تغذي المدّ الاغترابيّ وهاجس النزوح لدى الكثيرين. مع أن لبنان في المقابل ما فتئ يستقطب منذ القدم الأقليات العرقية والدينية المضطهدة. أن هذا البلد يمسك بقطبي الهجرة: القطب الموجب لاستقطاب الأقليات المضطهدة والمتعطشة إلى الأمن والحرية، والقطب السالب المتمثل في رغبة أبنائه بالرحيل، الذين يعتقدون لسبب أو لآخر أنهم في مغترباتهم قد ينعمون بحياة أفضل وظروف أنسب... ولبنان في هذه المعادلة الصعبة لا يملك الحل الأمثل لهذه القضية المعقدة، لأن حق الإنسان بالتنقل في أرجاء المعمورة قد كفلته شرعة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وما من سلطة وضعية بقادرة على أن تحدّ من حرية إنسان راغب بالهجرة، يحدوه اقتناع ثابت بالقول المأثور: ليس بلد أحقُّ بك من بلد، خير البلاد ما حملك.

تأصُّل تراث الهجرة

مع تعاقب العصور أصبحت الهجرة تراثاً متأصلاً في تاريخ اللبنانيين، ونهجًا مميزًا ومتجذراً في عاداتهم. ولطالما كانت سلاحهم الفعال في وجه الحيف والحرمان. فشكلت ثورة بيضاء حدث بهم لاقتحام مجاهل الأقطار وديار الاغتراب حاملين من عدّة العزم همة وشبابًا. منهم من ابتنى له أمجادًا تبهر ونجاحات تتوالى، فكانوا رسل جهاد وحضارة، بهم وبأمثالهم برز اسم لبنان في العالم. ومنهم من ناء بحمل الغربة الثقيل فولج ليل النسيان الطويل، حاضنا أبدًا مشاعر الحنين وحلم العودة المستحيلة في الديار...

إن أهمية الاغتراب اللبنانيّ تكمن بكون عدد المغتربين والمتحدِّرين من أصل لبناني، الذين يحتفظون بالجنسية اللبنانية، يساوي لا بل يفوق عدد المقيمين في لبنان. وهذا ما جعل من إنشاء وزارة مستقلة للمغتربين، (تحافظ على مصالحهم في الوطن وتعنى بشؤونهم في ديار الإنتشار خاصة في هذا الزمن، زمن التحولات الكبرى في أفريقيا)، تحقيقًا لأمنية عزيزة طالما شكلت هاجسًا، أو بالأحرى حلمًا غاليًا رافق رواد الإغتراب ودارسيه.

الهجرة إلى أفريقيا الغربية

يشكل الوجود اللبنانيّ في أفريقيا الغربية مسألة نموذجية في علم الاجتماع، هي مسألة التعايش بين أقلية من الوافدين من منطقة الشرق الأوسط، مهد الفن الحِرفي والحضارة التقنية والتجارة، وبين أكثرية غرب أفريقية عرفت بلادها، لأربعة عقود خلت، نموًا مضطردًا يسترعي الاهتمام. وإذا كان الحديث عن تاريخ الهجرة اللبنانية يطول ولا يمكن الإحاطة به في هذه العجالة، فلا بأس من الإضاءة على واقع الهجرة اللبنانية في أحد أهم المغتربات في أفريقيا الغربية: عنيت ساحل العاج.

لقد أثارت الهجرة اللبنانية إلى ساحل العاج، التي تميزت بالكثافة السكانية والزخم الاقتصادي، الاهتمام ودارت حولها تفسيرات من قبل المهتمين، الذين رأوا أنه قد جرى تخطي عتبة التساهل Seuil de tolerance التي حددها علماء الاجتماع لعدد الغرباء المسموح بوجودهم في بلد ما، علمًا بأنّ هذا التجاوز قد حصل جرّاء وجود ملايين الغرباء من أفارقة وأجانب ولبنانيين، شكلوا سنة 1985 أكثر من ثلث سكان هذا البلد الذي بدا بوتقة انصهار إنساني قد يخرج منها ما أمل بتحقيقه الرئيس الراحل هوفوية بوانيي: ساحل العاج الوطن المتعدد الثقافات والأعراق فيصبح بذلك نموذجًا أفريقيًا لأرض الملاذ التي تستضيف كل الوافدين إليها دونما تمييز في اللون والعرق والدين.... والآن ماذا عن الجالية اللبنانية واقعًا ومصيراً في ساحل العاج؟

الجالية اللبنانية في ساحل العاج

الميدان الاقتصادي:

بدءًا من الستينيات طرأت تغييرات عامة على النشاط التجاريّ للبنانيين الوافدين إلى ساحل العاج منذ أواخر القرن التاسع عشر. والذي كان حتى ذلك التاريخ، مرتبطًا بتجارة محاصيل التصدير من بن وكاكاو وكولا، إذ تحول البعض منهم من مجال الوساطة بين المؤسسات الكبيرة والسكان المحليين إلى قطاعات أخرى نجحوا فيها مثل تجارة الجملة واستثمار الخشب والنشاط الصناعي والتطوير العقاري.

لقد بدأ اللبنانيون مسيرتهم بمبسط صغير (Comptoir)، ثم انتقلوا إلى البيع بالتجزئة فتجارة نصف الجملة والجملة إلى أن أصبحوا رجال أعمال مرموقين. وظف القدامى منهم أموالا طائلة في القطاعين العقاري والصناعي.

لقد تم هذا التطور بمهارة ومثابرة فبرز كعنصر فاعل في التقدم الاقتصادي لساحل العاج، وذلك بفضل سياسة الانفتاح والنظام الاقتصادي الحر الذي اعتمدته السلطات العاجية حيث تقاس مساهمة الفرد في الاقتصاد الوطني بنسبة ما يبذل من جهد لمصلحة البلد المضيف. وخير شاهد على ذلك رد الرئيس هوفويه بوانيي على سؤال يتعلق باللبنانيين.. "جنسية الفرد لا تُحدّد بمكان ولادته فحسب، إنما بمدى الحب الذي يكنّه للبلد الذي يعيش فيه... عندنا لبنانيون يعيشون هنا منذ أكثر من مئة سنة، بعضهم وفد إلى هذا البلد قبل ولادتي. الوافدون الأوائل منهم عملوا مثلنا في المناطق الداخلية، في تجارة المحاصيل، تعاطوا التجارة، ولم يشتك أحد على الإطلاق من وجودهم، ومنذ اندلاع الحرب في لبنان لجأ أيضًا الكثيرون منهم إلى بلادنا، فقلت أنذاك إنه علينا أن نرحّب بهم كما رحّبنا بالآخرين، لأن إرادة الله أرسلتهم إلينا..."

ينقسم مجال الاقتصاد إلى ثلاثة قطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات. نستعرض في ما يلي بإيجاز مكانة اللبنانيين في كل من هذه القطاعات:

أ – القطاع الزراعي:

الزراعة وتربية الحيوانات واستثمار الغابات تشكّل دعامة هذا القطاع.

تتميز الزراعة في ساحل العاج بازدهارها وتنوع مجالاتها ويكونها موضع تشجيع ودعم من الدولة، غير أنها لم تجتذب اللبنانيّ لأنه يحتفظ بذكريات أليمة عنها في الوطن الأمّ. حيث يُترك المزارع لمصيره وحيدًا يعاني من تقلبات الطقس وسوء أنظمة الريّ ومشاكل تصريف المحاصيل الزراعية وعدم حمايتها. لذلك انصرف المغترب اللبنانيّ منذ وصوله إلى تعاطي التجارة التي يجيدها بالفطرة ولم يتحول عنها إلى الصناعة إلا مؤخّرًا، ولضرورات فرضتها عليه التحولات الاقتصادية والسياسية في البلاد المضيفة... إلا أن بعض اللبنانيين يمتلكون مزارع للموز والأناناس وجوز الهند في جنوب شرق البلاد في Adzope و Grand Bassam و Agboville كما أن حوالي عشرة لبنانيين على الأقل يمتهنون تربية الحيوانات الأليفة والدواجن في مزارعهم.

– يمتلك اللبنانيون العاملون في قطاع استثمار الغابات على قلّتهم مشاريع بالغة الأهمية، فمن أصل ثمانمئة مستثمر عاجي يوجد عشرون لبنانيا يعملون في استثمار الغابات، بواسطة عقد ضمني مبرم مع أشخاص يملكون إجازة استثمار. وقد حقّقوا نجاحًا كبيراً وامتلكوا معامل متطورة لتصنيع الأخشاب.

ب – القطاع الصناعي

سعى ساحل العاج المتميز بزراعة غنية ومتنوعة لإيجاد قطاع صناعيّ يوازي القطاع الزراعيّ من حيث فاعليته وتنوع نشاطاته. ففيما كان النشاط الصناعيّ العالميّ، بين عامي 1960 و1970 يسجل نموًا بلغ 15% في السنة كانت نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج العام في ساحل العاج تبلغ 15.2%. في حين كانت الصناعة العاجية قبل الاستقلال محصورة بتصنيع محاصيل التصدير قبل طرحها في الأسواق العالمية.

إيمانًا بالعمل على تنمية ساحل العاج وازدهاره في ظل ظروف مؤاتية من السلام والنظام الاقتصادي الحرّ، استجاب اللبنانيون إلى نداء المسؤولين العاجيين وضخوا رساميل ضخمة في القطاع الصناعي لتنميته.

نقتطف من خطاب أحد مسؤولي الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم أمام رئيس جمهورية ساحل العاج سنة 1983 ما يلي:

"منذ أطلقتم نداءكم في الستينيات، صُفّيت بعض متاجرنا لشراء أول آلة، وبناء أول منشأة صناعية مما رفع عدد صناعيينا من اثنين في ذلك التاريخ إلى تسعة وسبعين عام 1979م وإلى مئة وسبعة وأربعين في يومنا هذا، يعملون في الصناعة الغذائية والنسيج والخشب والبلاستيك والمعادن والملبوسات والصناعة الكيمائية وغيرها".

كما أنه وفقًا لإحصاءات غرفة الصناعة العاجية، فقد بلغت زيادة التوظيفات اللبنانية في الصناعة 54.5% عما كانت عليه عام 1976، مع تأكيدنا بأن الأرقام المذكورة هي في الواقع أقل من حجم الاستثمارات اللبنانية الحالية، لأن العديد منها قد أهمل أو لم يدوّن أصلاً أو أنه يحتاج للتعديل والتحديث، وذلك بفعل مرور الزمن وتعويم الفرنك الأفريقي وانخفاض قيمته إلى 50% من القيمة السابقة.

ج – قطاع الخدمات

حقق اللبناني لنفسه مكانة مرموقة وشهرة عريضة في حقل التجارة، حيث أفاد من سياسة الانفتاح والليبرالية الاقتصادية، ليمارس عمله التجاري مكتسبًا خبرة عميقة بحاجات السوق ومحاصيل البلاد قانعًا بالربح الزهيد متمتعًا بمرونة عالية في إدارة أعماله وتقليص نفقاته، متقربًا من المزارعين العاجيين عن طريق منحهم القروض الميسّرة من موسم زراعي إلى آخر، حتى استحق عن جدارة لقب "الوكيل الاقتصادي للدولة العاجية" الذي أطلقه عليه أحد المسؤولين هناك.

ونحن إذ نفتقر إلى الإحصاءات الدقيقة عن مكانة اللبناني في الاقتصاد العاجي، لأن كثيراً من المنشآت التجارية ذات صبغة عائلية قلّما تسجل في الدوائر الرسمية، فإن الأرقام التي نشرتها مديرية التجارة الداخلية تبقى معبرة، إذ تشير إلى أنه من أصل مئة واثنين وسبعين تاجر جملة ونصف جملة يوجد اثنان وستون لبنانيًا، في حين أنه بين ثلاثمائة وثمانية وخمسين تاجر نصف جملة وتجزئة يوجد مئة وتسعة وأربعون لبنانيا.....

منذ حوالى خمس وعشرين سنة تخلّى صغار التجار اللبنانيين عن مكانهم للسكان العاجيين، واتجهوا إلى الصناعات الغذائية والتحويلية أو إلى الوكالات التجارية وقطاع الخدمات، ففي سنة 1979م. بلغت قيمة التوظيفات اللبنانية في ساحل العاج خمسة مليارات ومئتا مليون فرنك أفريقي، فحلّت في المرتبة الثالثة بعد الاستثمارات الفرنسية والأميركية.

يشغل اللبنانيون مكانة مرموقة في مجال تجارة الأحذية (67%) وتوزيع المحروقات (64%) والملبوسات الفاخرة (35) ووكالات السفر 32% بالإضافة إلى القطاع الغذائي (25%) والنقل العام الداخلي (20%) كما يمتلكون ستين بالمئة من أبنية ساحل العاج الحديثة حوالي نصف أبنية العاصمة وثمانين بالمئة من الأبنية الحديثة في المناطق الداخلية وأكثرية مخازن التموين العائلي وبعض المرافق الأخرى.

د – الميدان الاجتماعي

التضامن العائلي والتباعد الاجتماعي

يعيش المغتربون اللبنانيون الذين تتجاذبهم تيارات الحياة الغربية السائدة في البلد المضيف والقيم الشرقية المتأصلة في نفوسهم، وسط ظروف اجتماعية متباينة وهم ينقسمون إلى طبقات ثلاث:

– الطبقة الأولى تضم أقلية ميسورة من الصناعيين وكبار التجار المستقرّين في ساحل العاج منذ زمن بعيد، وهم في الغالب ورثة رواد الموجة الاغترابية الوافدة في مطلع القرن، وهم قلما يشاركون الجالية المناسبات الاجتماعية، ويعيشون بمنأى عن متاعب الوافدين الجدد والمشكلات التي تعترضهم.

– الطبقة الثانية هي الأكثر عددًا وهي تتكون بمعظمها من التجار وصغار الصناعيين ومالكي وسائل النقل ووكالات السفر ومحطات الوقود.

– وأخيرا تأتي طبقة الوافدين الجدد الذين لا ينعمون بوضع مالي مستقر وهم بغالبيتهم من أقارب أبناء الطبقة الثانية وأنسبائهم، يعملون مؤقتًا لديهم كموظفين، بانتظار إيجاد عمل ملائم أو العودة إلى الوطن الأم.

وإذا ما صدق في السابق القول "بأن ثراء البعض يغطي إلى حد ما فقر البعض الآخر". فإن التضامن العفوي بين أفراد الجالية اللبنانية أخذ يتراجع لتحل محله بعض المؤسسات اللبنانية مثل الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم والجمعيات الخيرية والإرساليات الدينية التي كثيراً ما تهتم بالوافدين الجدد، أو رقيقي الحال من قدامى المغتربين.

يتبين للمراقب بأن عملية تأقلم الجالية الإجتماعي في هذا البلد لم تجر بموازاة عملية التكامل الاقتصادي. واللبناني يبقى في الواقع غريبًا على أرض غريبة، والمواطن العاجي الذي يقلص التضخم الاقتصادي موارده يومًا بعد يوم، لا يسلّم بسهولة بنجاح المشرقيين في بلاده. ففي الأزمات من السهل أن يصبح الغريب كبش المحرقة. ففي السنوات العجاف تنسب كافة المساوئ إلى هؤلاء المغتربين، رغم تعدد إنجازاتهم الاجتماعية. وهنا بالذات نجد التفسير الظاهرة الانغلاق

الاجتماعي والتكتم في ما يتعلق بالأمور المالية والآراء السياسية لدى المغترب اللبناني، مما يعكس أحد أوجه غريزة البقاء المتأصلة لدى الأقليات.

بعد الاطّلاع على واقع الاغتراب اللبناني في ساحل العاج لا بد من استشراف بعض إرهاصات المستقبل الذي يبقى رهنًا بالتحولات السياسية والاقتصادية للبلد المضيف.

يُستدلّ من الدراسة النظرية والاستقصاء الميداني اللذين أعددناهما في وقت سابق على إنشاء وزارة المغتربين أن المدّ الاغترابيّ يسير على غاربه في غياب الأطر الرسمية التي تحد من تدفقه، وتقنع المواطنين بملازمة أرضهم أو توجههم على الأقل نحو مواقع اغترابية مجزية، لأنه لا غنى للبنان المقيم عن شطره المغترب الذي يعدّل بدعمه المادي الخلل في ميزانية الكثير من العائلات المقيمة ويشكل بابًا للفرج وامتصاصًا للبطالة في مجتمع تجانب شريحة مهمة منه حافة الفقر.

بعض مقترحاتنا لتحسين جزئي للوضع القائم.

إن بعض المقترحات المؤدية إلى تحسين شروط الاغتراب أو للتخفيف من حدة مشكلاته، مرتبطة بالأنظمة السياسية والاقتصادية للبلدين المعنيين، كما هي متوقفة على توجهات المغتربين في تنسيق جهودهم لمصلحة الجالية العليا. وإعطاء الأولوية لإبرام اتفاقيات تجارية ثنائية بين البلدين تتناسب وحاجاتهما في قطاعي الاستيراد والتصدير، كما يستحسن إيجاد كوادر فاعلة في الميادين الاقتصادية القائمة باتجاه واحد، والتي لا تكفي لتوثيق عرى الصداقة بين الشعبين المحكومين بالعيش معاً إلى أجل غير محدود.

كما أنه من المفيد تنظيم مؤتمرات اغترابية وحلقات حوار ونقاش تهدف إلى تهيئة الرأي العام في المغترب لتواصل ثقافي وفكري يكون سندًا داعمًا للعلاقات الديبلوماسية القائمة دون أن نهمل تعزيز دور المؤسسات اللبنانية الاغترابية وتشجيعها على جمع التراث اللبناني، ونشره في دوريات تعرف بالنشاط الاجتماعي والاقتصادي لمواطنينا بموضوعية لا تستفز مشاعر سكان البلاد

الأصليين، ولا تضرّ بمصالحهم، بل تعكس مدى مساهمة اللبناني في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.

فيما يبقى أفضل الحلول العمل على إزالة أكثر أسباب النزف الاغترابي الذي ينذر بتحويل لبنان إلى بلد للمسنين وإفراغه من عناصره الفتية وطاقاته البشرية النشيطة، التي يحتاجها في إعادة البناء، لاستعادة بعضًا من ألق الماضي والدور الريادي المغيّب. وأكاد أقول المفقود بدل الموعود.

اتقوا الله في المغتربين

جريدة "النهار"

لأن الهجرة متأصلة في تاريخنا، متجذرة في عاداتنا، ولطالما كانت سلاحنا الفعال في وجه الحيف والحرمان لإشعال ثورة جهادية بيضاء، حدت ببنيها لاقتحام مجاهل الأقطار وديار الاغتراب. لأجل هذا، وكبادرة عرفان بالجميل والإكبار يبدو لزامًا علينا، نحن المقيمين، إيلاء هذه الفئة المناضلة من المجتمع اللبناني الاهتمام الذي تستحقه، بتسليط الضوء على ظروفها الحياتية والعمل بصدق وجدية على دعم وجودها في بلدان الانتشار، ومد جسور التواصل معها على مدار الأيام. والأهم من ذلك، النأي بمصالحها الحيوية عن كل بازار سياسي كان أم اجتماعي، يحاول استغلالها والاستقواء بها، وادعاء دعمها وإغراقها بالوعود العرقوبية والمشاريع التقسيمية، لغايات في نفوس يعاقبه هذا الزمن، المرصود عنوة وقهرا لهم. حتى إذا ما نالوا مآربهم الشخصية، ركنوا قضية الاغتراب الملحة في زوايا الذاكرة الجماعيّة المصابة بالنسيان، ووضعوها على لائحة الانتظار الطويل الذي يضاهي بطوله صبر أيوب...

إلى أن تهبّ رياح التغيير المفاجئ، التي باتت موسمية في بعض الأقطار الأفريقية لتشتعل جذوة الحماس الفارغ والعاطفة الحارقة في النفوس فيما يضمد المنكوبون جراحهم، يشيّعون ضحاياهم ويحصون خسائرهم وضياع جنى العمر، فيقرع المهتمون من ساسة وصحافيين، طبول الاستنفار

ويهرعون لتسليط الضوء على ظروف الجالية وواقعها المرير منهم من يتعاطى مع الموضوع بواقعية فينجح في توصيف الحالة واقتراح الحلول، ومنهم من يبالغ باعتماد المواقف الحافلة بالمغالطات والتعميم، والإضاءة على عنتريات قلة من أخواننا المغتربين الذين يعوّضون بها نقصًا مزمنًا تجاه المراكز والنفوذ. فتراهم يبسّطون سياسة البلد المضيف، ويسطحونها جاعلين منها لبوسًا كاريكاتوريًا يناسب استيهاماتهم وقامات أرباب نعمتهم، فيتملقونهم ناسبين إليهم القدرة على التأثير في مراكز القرار، وتنصيب رؤساء البلاد وإدارة شؤون العباد.

يتحدثون عن الفساد والرشوة وشراء الضمائر والخدمات غير آبهين بمصالح إخوانهم المنتشرين في أصقاع الأرض بحثًا عن الستر والعيش الكريم.

رأفة بهؤلاء وحفاظًا على سلامتهم، نطلب ممن يتعاطى الشأن الاغترابي أن يتوخى الدقة في طرحه. ويلتزم الحد الأدنى من الموضوعية في التنظير والتحليل. والامتناع عن الخوض العشوائي في السياسة الداخلية وخصوصيات بلدان الانتشار، لكي لا يعطي الذريعة لمن يبحث له عن مكان تحت شمسها، لاستغلال هذه المقالات، وتلك المقولات لتأليب الرأي العام ضد اللبناني المكافح الذي عرف بفطرته كيف يستثمر جهوده، ويصبح عنصرًا ضروريًا في المعادلة التنموية والاقتصادية لدول الانتشار، خاصة الأفريقية منها، متجاوزاً كل منزلقات التغيرات التاريخية والسياسة، والحملات المغرضة الموجهة ضده في بعض البلدان المضيفة. وذلك لأنه لم يتدخل قط في السياسة المحلية، بل اكتفى بالإنخراط في العمل الاقتصادي البنّاء، الذي عاد عليه بالخير، مما جعله في منأى عن خطر التغيير. وأسّس لدوره الفاعل في دورة الاقتصاد حيثما حل.

المطلوب إذًا، كل المطلوب، ألا ندّعي الغيرة والحميّة على مغتربينا، وألاّ نهدم الهيكل على رؤوسهم ببثّ الشائعات، وانتقاد الدول التي استضافتهم قبل المحنة اللبنانية وإبّانها وما زالت. لا سيما وأنّ بيتنا من زجاج هشّ تتقاذفه رياح المصالح والمحاصصة والفساد. حريٌّ بنا التفكير في تدعيم بنيانه، وتحصينه لدعم قضية الإنسان اللبناني، مقيمًا كان أم مغتربًا، عوض التجنّي على

الآخرين وإعطاء الدروس الدونكيشوتية في العدالة والديمقراطية... أيها السادة اتقوا الله في مغتربينا ولا تنسوا أن فاقد الشيء لا يعطيه.

الكوتا النسائية لتصحيح الخلل

جريدة "النهار" 2010/03/01

إن من يتابع النقاش الدائر حول اعتماد «حق الحصة» أو "الكوتا" النسائية في الانتخابات البلدية المقبلة، يلاحظ أن هذا الموضوع رغم منطلقاته النسوية لا يتعلق بالمرأة وحدها، بل يطال تركيبة المجتمع اللبناني بأسره، إذ يشكل غياب نصف طاقاته الحيوية عن مراكز القرار فيه، أحد مظاهر تناقضاته البنيوية الصارخة، التي تجعل منه كيانًا هشًا، يحتوي على الشيء ونقيضه: ألا ينطوي هذا البلد الصغير على أمثلة تُحتذى في الريادة الفردية الفذّة والنجاح الاغترابي المدهش؟ فيما هو ينوء تحت ثقل الولاءات المتعددة العابرة للحدود، التي تعطل فيه دينامية العمل الوطني الخالص والحياة السياسية السويّة، مما يجعله عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية، التي تجد في فضاء رحبًا لتصفية حساباتها، ألم نعان، عبر التاريخ، الأمرّين من تبعات الصراع بين نعمة التنوع في الوحدة ونقمة اختلاف الولاءات الخارجية والاستقواء بها ؟!....

إذا كانت الانتخابات البلدية هي النواة الديموقراطية الأولى في المجتمعات لأنها على تماس مباشر مع حاجات المواطنين ومصالحهم، وبالتالي فهي الأكثر معرفة ورصدًا لقضاياهم المعيشية، بمعنى آخر إذا كان التمثيل البلدي هو العمل الحقيقي للسياسة المدنية، التي عرّفها ابن خلدون بأنها تدبير المدينة، وإذا كانت أفضل الصناعات برأي ابن مسكويه هي صناعة الأخلاق، كما أن تأديب الإنسان وتهذيب أخلاقه، وتهيئته للتفاعل مع محيطه هو منطلق النظريات التربوية، منذ الغزالي إلى يومنا هذا، ألم يئن الأوان لتعزيز فرص مشاركة المرأة (صنو الرجل في تأسيس العائلة وتنشئة الأجيال) في الحياة السياسية ومراكز القرار، لإدارة شؤون البلاد، بالنسبة نفسها التي

تتحمل فيها المسؤولية الاجتماعية والتنموية، والعمل مع الرجل للمشاركة في زيادة دخل الأسرة، إضافة إلى اضطلاعها بتربية الأولاد وتدبير المنزل دون احتساب أي بدل مالي لهذه الجهود؟ كذلك حضورها الأساسي في العمل التطوعي الذي يستنفد الكثير من طاقاتها ووقتها ؟!

مع الإقرار بوجود المرأة الفاعل في المرافق المذكورة، في الحرب والسلم. جنبًا إلى جنب مع الرجل، فهل من مبرر لتغييبها عن مراكز القرار السياسي والاقتصادي، وندرة حصولها على وظائف الفئة الأولى؟ سوى رسوخ المفاهيم النمطية المغلوطة في مجتمعنا عن دونيّة المرأة، وعدم أهليتها لتبوؤ المراكز الرفيعة كالرجل، في حال المساواة في الدرجات العلمية والكفاءة والخبرة، واعتبار أن فشل المرأة في عمل ما ينسحب على جميع النساء في حين أن فشل الرجل ينحصر بالرجل الفاشل وحده.

لذلك، وريثما تتغير الذهنية الذكورية في مجتمعنا، ويعتاد اللبنانيون، رجالاً ونساء، على عمل المرأة الفعلي، لا الرمزي في السياسة والاقتصاد والأحزاب والنقابات، نطالب بـ «الكوتا النسائية لدورات انتخابية عدّة، وإذا كان ثمة اعتراض لأن حق الحصة يتنافى والديموقراطية، فليسمح لنا اليعاقبة المعترضون لأي فريق انتموا وليرتضوها كما ارتضوا الديموقراطية التوافقية والثلث الضامن والأكثرية الوهمية والأكثرية الشعبية والمعارضة المشاركة وسائر البدع التي أتحفونا بها عند كل استحقاق لم تَحْلُ لهم نتائجه...

لكل ما سبق ذكره تبدو المصلحة الوطنية، والحاجة ماسّة إلى اعتماد نظام الكوتا النسائية التي تشكل تمييزاً إيجابيًا مؤقتًا لمصلحة المرأة، بغية تصحيح الخلل، وإعادة التوازن المفقود إلى المجتمع. علمًا أن اعتماد الكوتا النسائية إنما يتم التزامًا بالإتفاقية الدولية (CEDAW) التي أبرمها لبنان عام 1997 والتزمت بها حتى تاريخه 84 دولة من بينها السويد، النروج، تايوان، الهند، بنغلادش، مصر، سوريا، الأردن، المغرب، تونس، إلخ...

هل يتم إقرار اعتماد الكوتا النسائية في قانون الانتخابات النيابية والبلدية والاختيارية في القريب العاجل، لتكون أولى الخطوات على الطريق الصحيح لإنصاف المرأة اللبنانية، قد انطلقت في هذا العهد؟

<u>على المنبر – مختارات</u>

إشكالية أم دينامية

1997/02/15 بيروت

إنه تساؤل بل هو سؤال برسم المنتدين وأصحاب المداخلات، الذين توالوا على الكلام. لماذا نتطرق عادة إلى الاغتراب اللبناني كإشكالية مزمنة نبحث لها عن حلول في حين أنه حركة تاريخية حافلة بالإيجابيات، تنص عليها شرعة حقوق الإنسان التي تكفل للأفراد حرية التنقل والسفر والإقامة ضمن القوانين المرعية الإجراء في البلدان المقصودة؟

في اعتقادي أن المطلوب هو إيجاد الحلول للحالات الخاصة، وإقامة علاقات مميزة بين شطري لبنان المقيم والمغترب. وكذلك بين لبنان والدول التي يقيم فيها اللبنانيون. لأننا نلاحظ أن علاقة الدولة اللبنانية معها تبقى غائبة إلى أن تندلع فيها أحداث داخلية تشكل خطرًا آنيًا على الجاليات اللبنانية فتقرع طبول الاستنفار وتغدق الوعود التي سرعان ما تتلاشى مع هدوء العاصفة، مما يُشعر المغترب اللبناني بأنه مهمش أو بالأحرى متروك لمصيره. فهو يؤدي واجباته نحو وطنه الأم، ولا ينال بالمقابل من حقوقه سوى سراب الوعود، ومحاولات التسييس التي تتجاهل خصوصية المغترب الذي يخضع لقوانين البلد المضيف دون غيره... لذا نطالب الدولة بإعادة الجنسية ولا أقول منحها لمستحقيها. وحجبها عمن لا تتوفر فيهم شروط حيازتها تبعًا لقانون الجنسية اللبناني وذلك بصرف النظر عن المواقف السياسية المختلفة ظاهرًا والمتفقة ضمنًا، لا بل المتواطئة على ربط الموضوع بالتحاصص الطائفي.

(مداخلة في ندوة "المغتربون والجنسية اللبنانية" التي نظمتها مديرية المغتربين).

بمناسبة إعلان بيروت – عاصمة ثقافية للعالم العربي

بيت الفن – طرابلس 1999/09/30

أيها الحفل الكريم إذا كان إعلان بيروت عاصمة ثقافية للعالم العربي، لسنة 1999، قد منحها دعمًا دوليًا، ورفدًا ثمينًا في محاولاتها الحثيثة لاستعادة قبس من ألقها الثقافي، وإشعاعه الحضاري، ودورها التنويري الغابر الذي تمثل في كونها بوتقة، تلتقي فيها الشعوب من شتى الأقطار والإثنيات والديانات. كما انبثق من احتضانها للاجئين إلى فضائها الرحب، من سياسيين وأدباء ضاقت بهم بلادهم، وضجت سبل التعبير التقليدية بأفكارهم الريادية، وطروحاتهم التجديدية، ما اضطر الدارس لإنتاجهم الفكري إلى التمييز فيه، بين مرحلة ما قبل بيروت ومرحلة ما بعد بيروت، وقد لقي هذا الدعم الدولي للعاصمة بيروت، صدى إيجابيًا على صعيد الوطن ككل، بحيث تكاثفت الجهود وتغيّر مشهد الجمود الثقافي الذي خلّفته سنوات الحرب والتغريب، فبتنا نشهد تظاهرات ثقافية وفنية ناشطة تعم مختلف المدن اللبنانية، رغم انشغال الناس بالهم المعيشي الضاغط على الأعصاب والرقاب. فإذا بفضاء المنتديات الأدبية يُضاءُ بشهاب الشعر، ويحتفي بمكامن الإلهام، فيستقطب الشعراء من كل المناطق إلى خميلة الأدب الغناء. ليصيغوا الإبداع في قصائد مثقلة بفيض الوجدان وصدق العاطفة، كما هي الحال اليوم في بيت الفن. وإني إذ أشارككم فرحة اللقاء، في مسك أيلول وجنى المواسم. أتساءل عما عساني أزيد في هذه الأمسية المفعمة بالمودة، على ما قلتموه في ضيفكم (والدي الشاعر سعيد فيّاض). الذي منعته ظروفه الصحّيّة عن سُراهُ إلى مجلسكم الكريم. فانتدبني لأنقل إليكم خالص محبته وامتنانه، فما وجدت أصدق من نفحات شعره للتعبير عن هتاف وجدانه، وكوامن أفكاره. بعدما أعياني الجواب، عما يمكن أن أقدم في حضرة الشعر؟ فشكرًا لمحبتكم، ووصلاً لصداقتكم.

تسلم رئاسة نادي ليونز بيروت سيتي

Le Gabriel .2001

سعادة المدير الدولي السابق الأستاذ سليم موسان

حضرة الحاكم.

أيها الحفل الكريم

زملائي في نادي ليونز بيروت سيتي

بداية، يسعدني أن أشكركم على الثقة التي أوليتموني إياها بانتخابي رئيسة للنادي عن السنة الليونزية 2001 – 2002 التي أتمناها زاخرة بوزنات العطاء والمحبة، واعدةً بأبرك الجنى ووافر الحصاد...

بالمقابل لا أخفي عنكم توجُّسي من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقي، من قبل الرئيس السابق المباشر الأستاذ مازن أبو الحسن، الذي كانت سنة رئاسته حافلة بالمحطات المميزة على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والإنسانية كافة. فقد أظهر خلالها تمرسه بتحقيق الأهداف الليونزية على أكمل وجه، فما حاد بهذا عن سُنَّة السَّلف المتمثل بالرؤساء السابقين، الذين توالوا على رئاسة النادي العشرين سنة خلت، فعملوا على ترسيخ خطه التصاعدي على دروب التنمية البشرية والتكافل الاجتماعي، مما أتاح له احتلال مكانة مرموقة بين أندية المنطقة 351.

لذا آمل أن أستحق ثقتكم الغالية بالسير على خطى الرواد الميامين، وهذا لن يتاح لي، إلا بمؤازرتكم ووقوفكم إلى جانبي لنؤجّج الشعلة بالعمل معًا لخير المجتمع، مستلهمين توجيهات الرئيس الدولي لإنارة الطريق، وملتزمين تنفيذ برنامج الحاكم المحامي كابي عوض، وشعاره المعرفة، معرفة الآخر واحتياجاته للانخراط في برنامج تنمية مستدامة غايتها بناء مجتمع سليم

ومتماسك، مساهمة منا في نهضة الوطن، وذلك عبر النهوض بالإنسان فيه، لكي يكون انتماؤنا الليونزي، وشعار نحن نخدم فعل إيمان جوهره التفاني في العطاء، وأسلوب حياة عماده الوعي والمحبة، لنضيء قبسًا من المعرفة والأمل في دجنّات الجهل والحرمان، ونحظى بثواب المحاولة وهذا أضعف الإيمان.

عشتم وعاش لبنان

تقديم درع للشاعرة زينب كريم

تقديم درع جمعية بيت المرأة الجنوبي للشاعرة زينب كريم في حفل توقيع ديوانها الأول "وفّيت حقًا" بحضور ممثل فخامة رئيس الجمهورية، محافظ مدينة بيروت الأستاذ يعقوب الصرّاف وممثل قائد الجيش العقيد أسعد مخّول.

أيها الحفل الكريم

لقد كُلِّفت اليوم أن أمثُل بينكم في ملكوت الشعر لإلقاء كلمة "جمعية بيت المرأة الجنوبي"، وتقديم درع الجمعية للشاعرة الواعدة زينب كريم فما توانيت عن قبول هذه المهمة النبيلة لعلّي أُوفي حقًا.

إن رسالة الشعر تكمن في تجسيد روح الشعوب وقيمها في أبهى صورها، وما أكثر الشعراء اللبنانيين الذين قاموا بهذا الدور على أكمل وجه في كل زمان ومكان. ومن واجبنا الوفاء لأدبائنا لأنهم من رموز الأصالة اللبنانية، فكل من قاوم الظلم وجاهد للتعبير عما يزخر به هذا الوطن من طاقات وإبداع، هو مثال يقتدى، إننا نرفع تحية الإكبار والعرفان للشعراء الذين عزّزوا مفاهيم الحرية والقيم الأخلاقية والانفتاح الإنسانيّ، لإغناء ذائقتنا الأدبية وترسيخ دورنا الحضاري.

نحن اليوم بصدد تكريم جيل جديد من ناثري الطيب عبر زينب كريم الشاعرة التي تحتفي بديوانها الأول "وفَّيت حقًا"، إنها الإنسانة المرهفة المشاعر، سليلة الجنوب. الذي أعطى على مر الزمان العديد من العلماء والشعراء والفقهاء.

لقد صقلت زينب موهبتها بالعلم والخبرة وهي تبشر بمستقبل واعد في دوحة الشعر الأصيل.

إن الشاعرة لا تترك مناسبة وطنية تمر دون أن تعطيها من ذوب المشاعر وبوح الحنايا أصدق الكلام. لقد نظمت زينب شعرا في المقاومة فهاجمت العدو الصهيوني وجرّمته في كثير من القصائد منذ مجرزة قانا حتى قصف محطات الطاقة الكهربائية. كما احتفلت بالمناسبات الوطنية والاجتماعية كافة.... هذا وللشاعرة جولات شعرية ذات أبعاد إنسانية في الاغتراب اللبناني، واطلالات وجدانية وغزلية رقيقة.

تقديراً لعطائها، وتشجيعا لموهبتها استحقت زينب كريم درع التكريم من "جمعية بيت المرأة الجنوبي".

<u>وجهًا لوجه</u>

صورة اللبناني في أفريقيا

الباحثتان دنيا طعّان وسهى طرّاف تحدّثتا إلى "النهار" عن أوضاع اللبنانيين في السنغال وساحل العاج. فاعتبرت الأولى أن الاستثمارات طويلة الأجل ربطت اللبناني بساحل العاج. في حين شوّه الفرنسيون في السنغال صورة المغترب.

الجالية اللبنانية في السنغال وساحل العاج من منظار باحثتين لبنانيتين

موضوع الجاليات اللبنانية في القارة السوداء طرح نفسه بالحاح في الفترة الأخيرة إثر تعاقب الانقلابات العسكرية وما رافقها من أعمال عنف ونهب طاولت اللبنانيين ومصالحهم. فقبل نحو شهر ونصف حصلت نكبة في سيراليون وبعد أسبوعين مأساة في الكونغو برازافيل وقد يكون الحبل على الجرار نظرًا إلى التحوّلات السياسيّة الطارئة في مناطق غرب أفريقيا.

"النهار" تتابع هذا الملف وبعد المقابلتين مع كل من الباحثة الفرنسية كاترين ميزاد واللبنانية سلمى كجك "النهار" تلتقي متخصصتين أخريين في أوضاع المغتربين اللبنانيين في أفريقيا الدكتورة دنيا فيّاض طعّان والدكتورة سهى طراف.

ساحل العاج البلد الافريقي الغني بموارده الطبيعية كان موضوع دراسة طعّان الباحثة في العلوم الاجتماعية والإثنية والتي شغلت منصب رئيسة اللجنة الثقافية في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم فرع أبيدجان. وشكّلت السنغال محور دراسة طرّاف الباحثة في جغرافيا العالم العربي وتحولاته. وتميزت الباحثتان بنفحة دفاعية عن الجالية اللبنانية في القارة السوداء تجلت بوضوح خلال المراحل التي عرضت لتاريخ الجاليتين.

في دراستها عن اللبنانيين في ساحل العاج بين الأمس واليوم لاحظت طعّان النمو المضطرد للوجود اللبناني في أبيدجان ابتداء من 1924 حيث عمل اللبنانيون وسطاء ثم تحوّلوا إلى تجارة المفرق ونصف الجملة قبل أن يتحولوا إلى الاستثمارات الصناعية. وخلال فترة ما بعد الاستقلال جرت رياح النمو عكس ما اشتهى العاجيون، ما انعكس سلبًا على الوجود اللبناني هناك كونه في واجهة الحياة الاقتصادية. الا أن حكمة الرئيس هوفويه بوانيي استطاعت تجنيب البلاد الهزات الكبرى.

ولفتت طعّان إلى أن صورة اللبناني ايجابية عمومًا في ساحل العاج وإن شابها بعض الاستثناءات. وأوردت سلسلة من الاقتراحات لتعزيز وضع اللبنانيين في تلك البلاد.

من جهتها حاولت طراف في دراستها عن هجرة اللبنانيين إلى السنغال واستقرارهم هناك التنقيب عن جذور صورة "اللبناني البشع" في افريقيا كاشفة أن الفرنسيين روّجوا أخبارًا مضخمة ساهمت في تشويه سمعته.

وعددت العوامل التي ساهمت في تحصين السنغال ضد الهزات السياسية والاقتصادية الضخمة مسجلة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الجالية اللبنانية هناك. ولفتت إلى محاولة عن قمع اقتصادي أدت إلى تراجعهم في ميدان التجارة والاستيراد فحلت محلهم طبقة من التجار السنغاليين. وقد ساهم وقف هجرة اللبنانيين إلى السنغال أوائل السبعينيات في تعزيز فرص العمل أمام أبناء البلاد.

الاستثمارات طويلة الأمد ربطت اللبناني بساحل العاج والبروتوكولات التجارية تعزز وجوده في القارة السوداء.

د. طعّان تناولت في أبحاثها الجانب الإجتماعي للجالية اللبنانية منذ استقرارها في ساحل العاج وحتى أيامنا هذه. ولهذه الغاية استعانت بنصوص تاريخية وملفات رسمية حصلت عليها من الجهات الإغترابية المختصة وتعمقت في دراسة الاحصاءات المتوفرة وحاولت ملء النواقص من خلال استمارات وزعتها على عينة من المغتربين اللبنانيين.

إنطلقت الباحثة من تحديد أسباب الهجرة اللبنانية ومنها الأحداث الدامية التي جرت في لبنان أواخر القرن التاسع عشر والأزمات الإقتصادية والسياسية والاضطهادات الدينية وغيرها.

ثم عرضت لانتقال الجالية إلى ساحل العاج منذ مطلع القرن العشرين ولفتت إلى أن عام 1924 شهد نموًا كبيرًا للجالية اللبنانية في أبيدجان التي كانت تسمى في تلك الفترة منطقة الموت لتفشي الملاريا فيها بشكل مخيف.

يذكر أن السلطات اضطرت إلى نقل العاصمة مؤقتا من غران بسام إلى بنجرفيل قبل أن تستقر في أبيدجان. فوفد اليها اللبنانيون لأنهم اعتبروا أن نار الملاريا تبقى أخف وطأة عليهم من جحيم الظلم التركي وويلات الحرب العالمية الأولى.

وحددت المراحل التي شهدها تاريخ الجالية في ساحل العاج بثلاث:

أولا فترة الصعوبات التي واجهتها في البداية بعدما بدأ التجار الفرنسيون بتحريض السلطات الاستعمارية على تشديد شروط الهجرة لقطع الطريق على نمو طبقة من المنافسين.

ثانيًا: مرحلة الإزدهار وقد امتدت بين الحربين العالميتين حيث استطاع فيها اللبناني تثبيت موقعه كوسيط بين المستعمر والمزارع العاجي واحتكر تجارة الكولا قبل أن تنتقل إلى الأفارقة. وتمكّن من كسب ثقة المزارع بعدما أمده بقروض في وقت كانت المؤسسات الفرنسية تحجبها عنه.

ثالثًا: مرحلة الانتقال من الوساطة إلى الاستثمارات طويلة الامد اذ أسس اللبنانيون شركات تجارية كبيرة كانت لها مراكز في مرسيليا وغيرها.

في تلك الفترة شهدت الدول الإفريقية عمومًا ازدهارًا اقتصاديًا.

ولكن ماذا حصل بعد نيل المستعمرات استقلالها في الستينيات؟

طعّان شددت على أن رياح الاستقلال جرت عكس ما اشتهى الناس هناك فبعد التخلص من الاستعمار طمحت الشعوب الافريقية إلى تسلّم مقدرات البلاد وتحقيق النمو. الا أن النزاعات بين القادة المحليين أعاق تطور بعض الدول وقضى على الحلم.

ولاحظت أن تلك النزاعات انعكست سلبا على الجاليات اللبنانية. فاللبناني كان في واجهة الحياة الاقتصادية وشكّل المنطقة العازلة بين الشركات الأجنبية والسكان. لذا ثار الأفارقة ضده ليس لأنه لبناني بل لكونه غريبًا يستفيد من مقدرات البلاد التي يعاني شعبها من الفقر.

هذه الصورة المنقولة من مرحلة ما بعد الاستقلال تعكس حقيقة الوضع في بعض الدول الافريقية بينما بقي بعضها في منأى عن الهزات الكبيرة والنزاعات الضخمة. وذكرت طعّان أن ساحل العاج نال استقلاله تدريجًا، الأمر الذي ساهم في انخراط الشعب خطوة خطوة في النظام الجديد.

أما الفضل الأكبر في الإستقرار الذي شهده ساحل العاج فهو نظام الحكم الذي اعتمده الرئيس هوفويه بوانيي إذ تشبّه بالنظام المعمول به في الولايات المتحدة حيث تنصهر في بوتقة المواطنة كل الفوارق العنصرية والدينية والاثنية.

هذا النظام حمل أعدادًا كبيرة من المهاجرين على الإستقرار في ساحل العاج حتى وصل عدد اللبنانيين هناك خلال الحرب في لبنان إلى مائة 1000 نسمة. وسهّل بوانيي دخول اللبنانيين الهاربين من نار المدافع حتى أن السلطات سمحت لقسم كبير منهم بالدخول بجواز مرور من دون جوازات سفر.

هل أدى هذا المد اللبناني نحو ساحل العاج إلى إحداث خلل في النظام الاقتصادي والسياسي هناك؟

طعّان أكدت أن اللبناني لم يأخذ مكان العاجي في العمل فهو ملأ المجالات الشاغرة وعندما طلب الرئيس من اللبنانيين التحوّل إلى الإستثمارات الصناعية وترك تجارة المفرق ونصف الجملة للأفارقة، لبّوا النداء ووصل عدد المؤسسات الصناعية في الثمانينيات إلى 162 وهو يناهز حاليًا 300 مؤسسة وشركة.

هذه الإستثمارات طويلة الأمد قضت على الفكرة السائدة أن اللبناني يجني الثروات ثم يغادر البلاد فمصانعهم خلقت فرص عمل للعاجيين وربطت اللبناني بالبلاد لأعوام طويلة.

كل هذه العوامل ساهمت في تجنيب اللبناني نقمة الشعوب الافريقية كما ساعد نظام الحكم المعتمد في تجنيب البلاد هزّات سياسية ضخمة.

هذه الصورة الإيجابية للبنانيين في ساحل العاج خرقتها بعض الاستثناءات وقد نقل عن الرئيس قوله عن هذا الواقع أن الشجرة لا تشكل الغابة والزهرة لا تصنع الربيع. إشارة منه إلى أن هناك لبنانيين على صورة الجالية. فمنهم من يتهرب من دفع الضرائب وآخرون يدفعون الرشاوى علنًا إلا أن هذه الأمور لم تتسبب بطردهم من البلاد. وغالبًا ما عاقبت السلطة الراشي والمرتشي على السواء ونبّهت المسؤولين في الجالية إلى ضرورة لجم تلك المحاولات المشبوهة منعًا لتفشيها.

أما عن الحياة الاجتماعية اليومية فذكرت الباحثة أن السلوك الاستعراضي للجالية اللبنانية في أبيدجان وترددها في الانخراط في الحياة الاجتماعية الإفريقية يثيران أحيانا نقمة المواطنين مشيرة إلى أن الشارع الافريقي ليس معاد للبنانيين بشكل مطلق.

وأوردت عن رئيس بلدية أبيدجان قوله أن اللبنانيين شاركوا في بناء المناطق الداخلية والبلدة التي تخلو منهم هي بلدة سيئة وغير مضيافة فاحذروها.

وفي إطلالة على وضع اللبناني "كبش المحرقة" في عدد من الدول الإفريقيه لفتت إلى أن اليهود الذين يستثمرون مناجم الذهب والألماس في بعض الدول الإفريقية ساهموا في تأليب الرأي العام الإفريقي ضد منافسهم اللبنانيين. إلا أن هذا الواقع لا ينصب على ساحل العاج اذ أن اللبناني لم يعمل في المناجم لأنها بعيدة عن أبيدجان. واستبعدت أن يؤثر المد الامريكي نحو القارة الافريقية على وضع الجالية اللبنانية في ساحل العاج. اللبناني لا ينخرط في استثمار ثروات البلاد المعدنية والبترولية التي تشكل نقطة نزاع بين الفرنسيين والامريكيين وتاليا لا تتعارض مصالحه مع الاطماع الامريكية.

وخلصت طعّان في أبحاثها إلى أن اللبناني نقض توقعات الفرنسيين الذين راهنوا على انتهاء دوره منذ 40 عاما وانتصر على الصعاب وتأقلم مع أنماط العمل المستجدة وسجلت اقتراحات عدة من شأنها تحقيق استقرار الجالية اللبنانية في افريقيا عموما وساحل العاج خصوصًا ومنها:

توقيع بروتوكولات تجارية ورياضية واجتماعية بين لبنان والدول الافريقية لتبادل المحاصيل الزراعية والبعثات الرياضية وغيرها.

التنسيق بين الدولة اللبنانية وفروع الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

مثابرة اللبنانيين على العمل ودعم السلطة الحاكمة واحترام القوانين وعدم الانخراط في نزاعات جانبية.

<u>في مراياهم – مختارات</u>

الإعلان عن اطلاق منحة دنيا فيّاض طعّان

جريدة المستقبل 17 نيسان 2014

اطلق مركز دراسات الانتشار اللبناني في جامعة سيدة اللويزة برنامج منحة الدكتورة دنيا فيّاض طعّان للدراسات العليا عن الهجرة اللبنانية إلى افريقيا الغربية في حضور طعّان وعائلتها والطبيب المغترب محمد طعّان ومساعد نائب رئيس الجامعة للأبحاث والدراسات العليا غازي أسمر ومدير مجلس البحوث في القيم والفلسفة إدوارد علم ومديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني الدكتورة غيتا حوراني والعاملين في المركز.

بعد ترحيب أسمر عددت حوران انجازات طعّان في المجال العلمي والبحثي ونشاطاتها الاجتماعية والثقافيه مثنية على أهمية المِنح الصغيرة بالنسبة للمبتدئين من الباحثين التي تخولهم إنجاح مشاريعهم البحثية أو الفنية وفي بناء سيرتهم الذاتية كما في تعزيز مهاراتهم في التقدم للحصول على منح أكبر.

ألقت طعّان كلمة حول "الهجرة اللبنانية" وعن تعاونها مع المركز وخصوصًا في نشر كتابها حول الهجرة اللبنانية إلى ساحل العاج باللغة العربية عام 2007.

وتقتصر المنح على طلاب الماجستير والدكتوراه وباحث ما بعد الدكتوراه من كل الجنسيات والبلدان والأعمار الذين يقومون بأبحاث لأطاريحهم او لمقالة علمية او تقارير علمية أو فيلم أو عمل فني ويمكن للطلاب المؤهلين أو باحثي ما بعد الدكتوراه التقدّم بطلب للحصول على المنحة من مركز دراسات الانتشار اللبناني منذ الأول من أيار من العام الحالي.

إنشاء جائزة سعيد فيّاض للإبداع الشعري

أعلنت الأمينة العامة للجنة جائزه سعيد فيّاض للإبداع الشعري السيدة دنيا فيّاض طعّان إنشاء الجائزة وأهدافها وشروط المشاركة.

وجاء في بيان للجنة "تأسست في بيروت جائزة ثانوية باسم "جائزة سعيد فيّاض للإبداع الشعري" على اسم الشاعر سعيد فيّاض وتنفيذًا لوصيّته الأخيرة.

تشكّلت للجائزة لجنة من شعراء وأساتذة جامعيين: البروفسور أهيف سنّو ومدير الوكالة الوطنية للإعلام خليل الخوري والدكتورة دنيا فيّاض طعّان الأمينة العامّة والدكتور عبد المجيد الحر والشاعر مكرم حنوش والشاعر هنري زغيب .

تحددت قيمة الجائزة السنوية بمبلغ خمسة ملايين ليرات لبنانية وتعطى لمجموعة شعرية.

تذهب الجائزة إلى الفائز الذي تعلنه لجنة الجائزة بعد فرز المخطوطات والترقيم والتداول.

تحددت شروط الإشتراك في الجائزة بالآتي:

أن تكون المجموعة الشعرية من الشعر الكلاسيكي مع التشكيل الضروري.

أن تكون مطبوعة في 5 نسخ.

أن لا تكون المجموعة المرشحة منشورة سابقًا في ديوان.

النسخ غير الفائزه لا تعاد إلى أصحابها.

إعلان النتيجة في 15 ايلول من كل عام.

تسليم الجائزة في 15 تشرين الأول من كل عام (تاريخ غياب صاحب الجائزة).

تسلّم المجموعات المرشحة في مهلة أقصاها نهاية تموز 2004 على العنوان الآتي: جائزة سعيد فيّاض للإبداع الشعري.

تحويل الجائزة إلى منحة

بسبب جائحة كورونا وما تلاها من أزمات تمّ تحويل "جائزة الشاعر سعيد فيّاض للابداع الشعري" إلى منحة لطلاب الدراسات العليا في الأدب والإنسانيات في دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في كليّة الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت:

تُمنح جائزة الشاعر سعيد فيّاض للدراسات العليا في الأدب والإنسانيات لطالب دراسات عليا يشترك في مسابقة جائزة مجلّة الأبحاث لكتابة المقالة.

المرشّحون للجائزة يجب أن يلبّوا المتطلبات التالية:

أن يكونوا طلابًا حاليين في الجامعة الأمريكية في بيروت ويدرسون للماجستير أو الدكتوراه أو قد تخرّجوا حديثًا من الجامعة مع إحدى هاتين الشهادتين خلال أربع سنوات قبل الموعد الأقصى للترشح للجائزة على أن يكون اختصاصهم مندرجًا في أي من حقول الإنسانيات المتعلقة بجانب من جوانب الثقافة والمجتمعات الإسلامية والعربية والشرق أوسطية التي تهتم بها مجلة الابحاث.

أن يكونوا متمتّعين بوضع أكاديمي جيد جدًا.

أن يكونوا منتمين إلى جنوب العالم (مينا، افريقيا، آسيا الوسطى، أمريكا الجنوبية) أو قاطنين فيه حاليًا.

جائزة سعيد فيّاض للإبداع الشعري

لائحة باسماء الشعراء الفائزين بالجائزة منذ إنشائها عام 2004

دورة 2004

الشاعر علي هاشم من لبنان عن مجموعته "مآذن زرقاء اليمامة"

دورة ٢٠٠٥

الشاعر ابراهيم سمعان من لبنان عن مجموعته "شرودًا إلى وجه البداوة"

الشاعر علي فرحات من لبنان عن مجموعته "قلوب وشفاه"

الشاعر محمود عيسى من لبنان عن مجموعته "تلاوين الصباح"

دورة 2006

الشاعر دكتور محمد كامل سليمان من لبنان عن مجموعته "من مرفأ القلب"

دورة 2007

الشاعر دكتور منصور عيد من لبنان عن مجموعته "ألحان الكروم"

الشاعر سعيد خالد يعقوب من الأردن عن مجموعته "في هيكل الأشواق"

دورة 2008

الشاعر الدكتور راشد عيسى من الأردن عن مجموعته "الجبرياء"

الشاعرة إكرام قديح مكّي من لبنان عن مجموعتها "في هيكل الشعر"

دورة 2009

الشاعر عباس فتوني من لبنان عن مجموعته "أغاريد"

الشاعر الدكتور حسن جعفر نور الدين من لبنان عن مجموعته "مروحة الزمرد"

دورة 2010

الشاعر بسام موسى من لبنان عن مجموعته "محارة الشعر"

الشاعر طارق أحمد شوقي من مصر عن مجموعته "الصمت ومطر الأحزان"

دورة 2011

الشاعر المحامي ماجد الخطاب من سوريا عن مجموعته "كثير هذا الذي تريد"

الشاعر حسنين سلمان مهدي من العراق عن مجموعته "مائدة للريح لا للقمر"

دورة 2012

الشاعر حسن رعد من لبنان عن مجموعته "بيدر الأحلام"

الشاعر سعيد الصباح من لبنان عن مجموعته "كوكب الليل"

دورة 2013

الشاعر فاروق شويخ من لبنان عن مجموعته "أحوال الخمر"

دورة 2014

الشاعر عبد العزيز مديحلي من لبنان عن مجموعته "أيقونات زمن الورد"

الشاعر محمد باقر جابر من لبنان عن مجموعته "هكذا يغني البيلسان"

دورة 2015

الشاعر داوود مهنا من لبنان عن مجموعته "ريح الجنوب"

الشاعر ياسر السعيدي من العراق عن مجموعته "في البريد السّري"

دورة 2016

الشاعر سلمان زين الدين من لبنان عن مجموعته "دروب"

الشاعر حسام البطاط من العراق عن مجموعته "حكاية مدينة مهاجرة"

دورة 2017

الشاعرة ضحى عيسى من لبنان عن مجموعتها "سجع اليمام"

الشاعر رضا السيد جعفر من العراق عن مجموعته "انكسارات شاهقة"

دورة 2018

الشاعرة مسار الياسري من العراق عن مجموعتها "أحمر على شفاه الصدفة"

الشاعرة نور جعفر حيدر من لبنان عن مجموعتها "ما أجملك"

دورة 2019

الشاعر محمد نصيف من العراق عن مجموعته "عشتار وجراح الأندلس"

الشاعر محمد علي فرحات من لبنان عن مجموعته "قدم بين حافتين"